ISSN1813-1719

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية والمحاسبية والمعلوماتية
دورية فصلية علمية محكمة

حجم المدينة والكفاية الاقتصادية

د.صباح فيحان محمود
استاذ مساعد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

مجلد (٣) عدد (٦) ٢٠٠٧

حجم المدينة والكفاية الاقتصادية

الخلاصة :

بدا الاهتمام بحجم المدينة عندما وصلت حجوم بعض المدن الى مستوى ظهر معه ما يسمى بالااقتصاديات في الحجم الحضري .تناول كتاب كثيرون حجم المدينة بدراسات مختلفة ، فمنهم من تناول الحجم الامثل ،وتناول اخرون علاقة الحجم بالكلف ، وتناول طرف ثالث علاقة الحجم بالمنافع ، والاثار الاقتصادية والاجتماعية لحجوم المدن ....الخ.

تناولت هذه الدراسة علاقة الحجم بالكفاية الاقتصادية للمدن ، من خلال دراسة الاحجام المختلفة ، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، مع اشارة الى احجام المدن في العراق .يخلص البحث الى نتيجة مهمة مفادها ان هناك اختلافا في الراى بين الاقتصاديين في نظرتهم الى حجم المدينة وعلاقة ذلك بالكفاية الاقتصادية ، اذ ينقسمون الى ثلاثة اراء : يرى اصحاب الرأي الاول ان العلاقة بين حجم المدينة والكفاية الاقتصادية هي علاقة طردية مستمرة مهما بلغ حجم المدينة، والحجوم الكبيرة هي الافضل من وجهة نظرهم للانشطة الاقتصادية . ويرى اصحاب الرأي الثاني ان العلاقة طردية لغاية حجم معين تصبح بعدها عكسية ، وان هذه العلاقة تتمثل بمنحنى معاكس للحرف (U) وعليه يفضل اصحاب هذا الراي المدن متوسطة الحجم للانشطة الاقتصادية . اما اصحاب الرأي الثالث فيرون ان المدن الصغيرة هي الافضل اذ بدات الانشطة الاقصادية بالاتجاه الى الضواحي والمدن الصغيرة بسبب قلة التكاليف وتوفر جميع التسهيلات المطلوبة ، وسيستمر هذا التوجه بخاصة بعد التطورات الهائلة الحاصلة في جوانب الخدمات والاتصالات . ويرى الباحث ان المدن متوسطة الحجم هي الافضل لعملية التنمية وبخاصة في البلدان النامية ، وفي ضوء ذلك جاءت توصيات البحث لتركز على اهمية هذه الحجوم والعوامل التي من شانها ان تعزز ذلك لاسيما في بلد مثل العراق يتصف بهيمنة مدينة بغداد مع وجود ذيل طويل من المدن الصغيرةالتي تعاني من مشاكل المحدد السكاني وعدم توفر البنى التحتية .

Abstract

City size and the economic efficiency

city size studies was began when diseconomies appeared in the big cities in the world ,many writers studded this economic phenomena from deferent views . some of them studded the optimum city size ,others studded the relationship between size and costs , the third group studded the relationship between size and the economic efficiency .

This paper studies the deferent size of cities ,large, medium, and small, and the relationship with the economic efficiency ,with refer to Iraqi cities sizes .There were three deferent views , the first view believe that there is positive relationship between city size and the economic efficiency regardless of the size of cities ,the second see that this relationship represent with curve like the inverse of the letter (U),the third group see that the future will be for the small cities.

The researcher see that the medium size is the best for development process , specially in third world cities and precisely in Iraq , which characterizes with domination of Baghdad city and have large tail of small cities which suffering from population threshold and bad infrastructure , so the recommendations concentrate on the importance of these sizes and the factors that promote it .

المقدمة:

على الرغم من قدم الدراسات المتعلقة بأحجام المدن والتي تعود إلى العقد الرابع من القرن الماضي من خلال ماتناوله كرستالر ولوش وسيمون ...الخ ، إلا أن ظهور حجوم كبيرة للمدن بعد منتصف القرن الماضي دفع باتجاه زيادة ألاهتمام بهذه الدراسات ، كون حجوم بعض المدن أصبحت كبيرة بمكان ، ألأمر الذي يتطلب وضع سياسات لتحديد الأحجام ذات الكفاية الاقتصادية للمدن ،**من هنا بدا** الاهتمام المتزايد بحجم المدينة بعد ان وصلت بعض المدن الى حجم كبير ظهر معه مايسمى بالاقتصاديات في الحجم الحضري diseconomies ، **وذلك لوجود** علاقة ارتباط قوية بين حجم المدينة وكفاءة الانشطة الاقتصادية فيها كونها تمثل وعاء الاقتصاد المحلي ،في حين يمثل النظام الحضري وعاء الاقتصاد الوطني ككل .

تناولت دراسات كثيرة مايسمى بالحجم الامثل للمدينة optimal city size **اكد** بعضها على جانب الكلف فقط واكد البعض الاخر على جانب المنافع ،وتناول اخرون جانبي الكلف والمنافع. ونظرا لعدم وجود ما يسمى با لحجم الامثل على ارض الواقع بسبب ديناميكية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية (التكنلوجية) المؤثرة في حجم المدينة ، ظهرت مصطلحات اخرى مثل الحجم الصغير والحجم الوسط والحجم الكبير للاشارة الى ان الحجوم الكبيرة قد تجاوزت الحجوم المثلى ،والحجوم الصغيرة لازالت تعاني من المحدد السكاني والمدن متوسطة الحجم تمثل افضل الحجوم من ناحية الكفاءة الاقتصادية والتوازن الاجتماعي .

من هنا جاء الاهتمام بضرورة دفع المدن الصغيرة لايصالها الى الحجوم الوسط والحد من الحجوم الكبيرة ،وعلى هذا الاساس ، ولازدياد الفجوة بين المدن الصغيرة والمدن المهيمنة في الدول النامية ، ومنها العراق ،دفعت هذه الظاهرة المهتمين با لتنمية المتوازنة مكانيا بدراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول لها ، وهذه الورقة هي محاولة متواضعة في هذا المجال لبيان احجام مدن العراق لاعطاء بعض التوصيات التي من الممكن ان تعزز من كفاءتها .

ان الفكرة السائدة قديما هي ان المقياس الأكبر(الحجم الاكبر) يؤدّي إلى كفاءة أعظم، كلف منخفّضة، و نوعية حياة أفضل.ولكن وبعد كل ماحدث من تطورات في المواصلات والاتصالات والخدمات بشكل عام ووصولها الى الضواحي والارياف ، هل بقيت فوارق كبيرة بين المدن من ناحية وبين المدن والارياف من ناحية اخرى ؟ وماهو الحجم الافضل للمدينة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟ وماذا يترتب من اثار اقتصادية واجتماعية لحجم المدينة على البيئة والتكاليف ورغبة الناس في العيش في هذا المكان او ذاك .... هذا ماتحاول هذة الورقة الاجابة عليه .

مشكلة ألبحث

تعاني مدن ألعراق من مشكلة صغر حجومها بشكل عام ، بسبب عدم وجود ألحد الأدنى من السكان اللازم لنمو وتطور هذه المدن وهذا ما يسمى بالمحدد السكاني population threshold الامر الذي يجعل من بيئة هذه المدن بيئة غير صالحة اقتصاديا واجتماعيا وجيوستراجيا لعدم توفر مقومات نجاح المشاريع وعدم توفر الخدمات

ألاجتماعية المهمة للسكان مما يعني استمرار معاناة المدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء، فالمدن الصغيرة تعاني من عدم التطور والنمو ولذالك فهي غير مستقرة، والمدن الكبيرة تعاني من الضغط الشديد على البنى التحتية والفوقية فيها كون الحجم السكاني الموجود فيها لا يتناسب والامكانات الاقتصادية والتطور الحاصل ، من هنا فان التدخل الحكومي (السياسة الحضرية) يعد من الاهمية بمكان لتوجيه عملية التنمية باتجاه المدن الصغيرة لتقليل الفجوة وخلق التوازن المطلوب .

اهمية البحث

ان العلاقة بين حجم المدينة وعملية التنمية علاقة تاثير متبادل ، فكلما كانت المدينة كبيرة كانت عامل دعم وتحفيز للانشطة الاقتصادية المختلفة لما تملكه من تسهيلات facilities ينتج عنها وفورات اقتصادية خارجية وداخلية economies وكلما كانت المدينة صغيرة افتقدت الى المقومات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بكلمة اخرى ،طالما كانت المدينة هي وعاء الاقتصاد المحلي ، والنظام الحضري هو وعاء الاقتصاد الوطني ككل ، عليه فان تطور المدينة يدفع بالاقتصاد الوطني باتجاه التنمية السريعة والعكس صحيح ، من هنا تاتي اهمية بحث حجم المدينة .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية بين حجم المدينة وكفايتها الاقتصادية ، اي كلما ازداد حجم المدينة زادت كفاءتها الاقتصادية والعكس صحيح .

اولا":المدن كبيرة الحجم :

يعد التركز الحضري المحفز لعملية التنمية الأقتصادية لوجود علاقة ارتباط قوية بينهما ، فكلما زاد عدد المدن الكبيرة والمتوسطة في القطر كلما انعكس ذلك ايجابا على عملية التنمية والعكس صحيح . لذلك فأن اغلب الدول تسعى الى تحقيق ما يسمى بالتركز المشتت Concentration Decentralization ، اي زيادة عدد المراكز الحضرية الكبيرة مع انتشارها على مساحة القطرككل . وللوقوف على الحجم الافضل للمدن نستعرض الدور الذي يلعبه الحجم اقتصاديا واجتماعيا .(١)

ان وجهة نظر الاقتصاديين في تطوير المدن يستند إلى فكرة إقتصـ يةالتّل ، اذ ان لهذه الإقتصاديات فوائد في الإنتاج تتأتى من القرب المكاني لمنتجي السلع والخدمات في إقتصاد مترابط ومتكتّل،وهذا يؤدي الى تخفيّض مصاريف المنتجين في نقل السلع من شركة إلى أخرى. ان هذا الاتجاه بدا واضحا في تطوير المراكز الحضرية الصناعية الكبيرة في الولايات المتّحدة وفي اماكن آخرى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في إنتاج السلع المعمرة (سيارات، عدد، وما شابه) و كان ذلك مفيدا للمنتجين أن يتجمّعواوهذا ما دفع عدة مدن للنمو بشكل سريع مثل شيكاغو، ديترويت، .....الخ.(٢)

١-١: حجم المدينة والكفاية ألأقتصادية :

هناك علاقة بين حجم المدينة والكفاية ألأقتصادية متمثلة بالناتج الكلي ، أذ يزداد هذا الناتج بزيادة حجم المدينة ، وتقل العوائد الحدية في الحجوم الكبيرة ، وان الكفاية ألأقتصادية للمدينة تمثل مجموع الكفايات لجميع ألأنشطة الموجودة فيها ، وان القياس الصحيح للكفاية

ألأقتصادية هو من خلال مؤشر المنفعة الفردية المقدمة في المدينة ، وهذا ما اشار له الكاتب Eli Borukhov (٣) في بحث حول هذا الموضوع ، الا ان المشكلة تظهر في مفهوم المقارنة بين مستويات المنفعة الفردية بين ألأفراد ، وعليه فمن ألأفضل تفسير الكفاية ألأقتصادية للمدينة بطرق بديلة اخرى مثل قيمة الناتج الخاص بمدينة مفردة .

ان المنفعة (الناتج الخاص بالمدينة) يمثل شكل معكوس للحرف (U) ، أذ تبدأ بالأرتفاع ثم تصل الى القمة ومن ثم تبدأ بالأنخفاض ، ومع ذلك لا يوجد سببا يدعو للأعتقاد بأن منحنى الناتج الكلي (المنفعة الكلية) هو واحد بالنسبة لجميع المدن ، لأن ألأحجام الكلية التي تحقق فيها المدن المعدل ألأعلى للأنتاج سوف تختلف كون الناتج الكلي للمدينة يعتمد على كفاية مجموع الصناعات الموجودة فيها . انظر الشكل (١) .

شكل رقم (1)

العلاقة بين حجم المدينة واقتصاديات التكتل

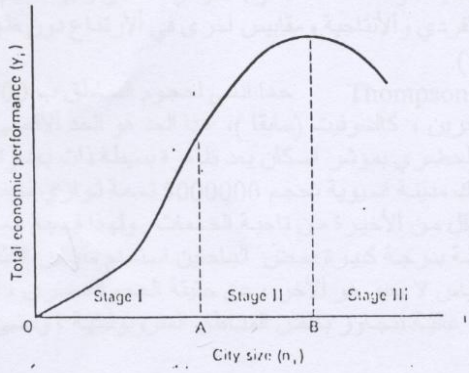

حجم المدينة

Source: Eli Bourukhov , Optimality in city Size and Systems of cities , A comment , urban studies , Volume 12 \ Number 3 October , 1975 p. 327

ان دراسة من هذا النوع توضح ، ومن خلال ألأفكار المطروحة فيها ، ان ألأمثلية لا تحددها الكلف والمنافع الحدية ، بل مجموع الكلف والمنافع الكلية للمدينة ، وعلى هذا ألأساس فأن افضل توزيع لسكان قطر ما على عدد معين من المدن هو التوزيع الذي يعتمد على مبدأ أو دراسة الكلف والمنافع الكلية ، ومن خلال ذلك يمكن الوصول الى الحجوم التي تتسم بالعقلانية ألأقتصادية ، كون ألأمثلية لا وجود لها على مستوى ألأنظمة الحضرية ، ولكن ربما على مستوى مدينة واحدة ولفترة قصيرة جدا ، وبهذا الصدد يشير D . F .

Darwent (٤) الى ان الذين تدارسوا حجم المدينة واخذو جوانب الكلف فقط ، اهملو حقيقة اننا نتعامل مع نظام حضري ذا طبيعة تدرجية (هرمية) تكون فيه المدن ذات احجام مختلفة ، وعليه فأن الحجم ألأمثل للمدينة المفردة غير موجود في كل ألأحوال ما لم يتغير النظام الحضري ككل بطريقة ما . اخيرا لابد من ألأشارة الى ان الحجم ألأمثل للمدينة لا وجود له على االرض الواقع ، وهناك مجموعة من العوامل تقف بالضد من هذا المفهوم منه(٥) :

١- ان الحجم ألأمثل للمشاريع ليس بالضرورة هو الحجم ألأمثل من وجهة نظر العوائل .

٢- ان الخدمات العامة يمكن ان تكون لها امثلية قد لا تتطابق مع وجهة نظر المشاريع والعوائل .

٣- ان ألأمثلية يجب ان تكون ديناميكية وان تأخذ بنظر ألأعتبار في حسابها الظروف الحالية مع سرعة التنمية المطلوبة ، الا ان سرعة التحولات الجارية ، في الجوانب ألأقتصادية وألأجتماعية والتكنلوجية ، تجعل من الصعوبة بمكان التوصل الى ما يسمى بالحجم ألأمثل للمدينة .

بشكل عام ، عندما تصبح الزيادة السكانية مؤذية للمدينة الى حد ما يجب توجيه انسيابية الهجرة الى المدن ألأصغر ، وان مدن الهدف لسياسة التشتت (اللاتركز) يجب ان تكون المدن ذات الكفاية وهي المدن متوسطة الحجم وليس المدن المليونية ، وان كفاية النظام الحضري لا ترتبط فقط بالوظيفة الداخلية للمدينة وتوزيع الوظائف بين المدن ، بل ترتبط بالمسافات بين هذه المدن ايضا .

ومع كل ما تقدم فأن هناك من ألأقتصاديين من يرى ان الحجم الكبير هو ألأفضل دائما ، وعلى هذا ألأساس لا يوجد حجم كبير جدا ، وهذا ما ذهب اليه Alonso ، أذ اخذ بنظر ألأعتبار علاقة الحجم مع ألأنتاجية بجانب الكلف ، وهذا ما جعل مفهوم ألأمثلية اكثر واقعية طالما تتغير الكلف وألأنتاجية مع الحجم ، واشار الى انه لا يوجد دليل على وجود حجم مدينة تتجاوز فيه الكلف الحدية ألأنتاجية الحدية ، واضاف انه لا توجد مؤشرات على وجود حجم كبير جدا ، لأنه في الواقع يستمر الدخل الفردي وألأنتاجية ومقاييس اخرى في ألأرتفاع دون ظهور أي محددات مع زيادة حجم التكتل(٦).

وضع Berry , Thompson حدا ادنى لحجوم المناطق ب ٢٥٠٠٠٠- ٥٠٠٠٠٠ ساكن ، في حين يعتبر اخرين ، كالسوفيت (سابقا)، هذا الحد هو الحد ألأقصى او ألأكبر كحجم معقول .ان قياس الحجم الحضري بمؤشر السكان يعد ظاهرة بسيطة ذات بعد واحد، ولا تعبر عن جوهر الحجم ، مثال ذلك مدينة اسيوية بحجم ٥٠٠٠٠٠٠ نسمة توازي مدينة امريكية بحجم ١٠٠٠٠٠ نسمة ، وهي اقل من ألأخيرة من ناحية الخدمات . ولهذا فحجم السكان غير كاف ، كونه مؤشرا يبسط الحالة بدرجة كبيرة بعض الباحثين استخدم مقياس الكثافة لقياس الحجم الحضري الا ان هذا المقياس لا يعبر هو ألأخر ، عن حقيقة الحجم الحضري ، أذ قد تكون هناك بعض القرى ذات كثافة عالية تتجاوز بعض المناطق المتروبولينية ، وحتى اكثر من مدنها المركزية (٧) .

تناول العديد من الباحثين دراسة حجم المدينة ذات الكفاية اقتصاديا من وجهات نظر متعددة من بينها:

١-٢: <u>الانتاجية و حجم المدينة</u> :

ان ما تقدمه المدن الكبيرة من بيئة انتاجية عالية، كونها تجذب نوعية عالية من العاملين، يجعل من انتاجية القوى العاملة فيها اكثر منها في المدن الصغرى. تعزز هذا الرأي من خلال دراسة امريكية حول انتاجية الساعة الواحدة حسب حجم المدينة تبدأ من الريف وتتدرج الى المناطق ألأكبر (من ١٠٠٠٠٠- مليون نسمة) ، وقد تم استخراج انتاجية الساعة من خلال معرفة انتاجية ألأقليم الواحد وعدد ساعات العمل فيه ، وقد تبين ان ألأنتاجية الحدية تزداد بزيادة حجم المدينة الى ان تصل الى حجم معين تبدأ بعده بالأنخفاض .

وفي دراسة لهيئة التخطيط ألأقتصادي اليابانية حول سياسة تطوير ألأقاليم المتخلفة كانت النتائج فقدان ألأقتصاد الوطني لـ ٣٠ % من الدخل في حالة تطوير ألأقاليم المتخلفة وصولا الى الموازنة في عملية التنمية ، واوضحت الدراسة ان المراكز الحضرية الكبرى ذات انتاجية اكبرمن المراكز الحضرية الصغيرة ، وان معدل ألأنتاجية فيها اكبر ايضا (٨) .

وفي دراسة لـ **Koichi mera** لفحص نتائج التحضر او تركز ألأنشطة على ألأنتاجية ، مستخدما متغيرات الكثافة المكانية - ألأنتاج مع ثلاثة انواع من المدخلات (قوة العمل ، رأس المال الخاص ، راس المال العام) ، وقد تم قياسها لكل (كم^{٢}) للمناطق المدروسة وكانت النتائج (٩) :

١- عند تخمين دالة ألأنتاج للقطاعات الثلاث (الزراعة ، والصناعة ، والخدمات) بموجب االبيانات ألأقليمية وجد ان هناك اقتصاديات بالنسبة للقطاع ألأول (الزراعة) ، وهناك اقتصاديات ناتجة عن التركزبالنسبة للصناعة والخدمات .

٢- هناك علاقة وثيقة بين قوة العمل ورأس المال الخاص مع كثافة رأس المال العام ، أذ ان كثافة كل من قوة العمل أو رأس المال الخاص ترتبط بقوة مع كثافة رأس المال العام .

٣- ان معدلات ألأجور والعوائد لرأس المال الخاص تكون اعلى في المناطق كثيفة رأس المال العام .

٤- وكنتيجة لذلك فأن ارتفاع الدخل الفردي في المناطق الكثيفة يمكن تفسيره بالأدخارات في مجال الكلف العامة وزيادة كفاية المدخلات ألأنتاجية .

وكانت نتائج دراسة هيئة التخطيط ألأقتصادي اليابانية ودراسة mera ، تشير الى ان المراكز الحضرية الكبيرة هي اكثر انتاجية من المراكز الحضرية الصغيرة طالما كان معدل ألأنتاجية اعلى في المركز الكبيرة منه في المركز الصغيرة ، ولا يوجد سبب يدعو الى ألأعتقاد بأن ألأنتاجية الحدية في المركز الكبيرة هي اقل منها في المراكز الصغيرة .

١-٣ : <u>الكلف والمنافع وحجم المدينة</u> :

يمتلك المركز الحضري الأكبر منافع أكثر لوجود اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية بشكل اكبر ، الا ان الشيء غير المعروف بشكل اكيد هو هل ان العلاقة بين هذه الفوائد والحجم الحضري هي علاقة خطية ام لا ؟ ان الدراسة التقليدية للاقتصاديات الحضرية تركز على الكلف العامة التي تعد دالة لحجم السكان وتختلف باختلافه ،

وجدت هذه الدراسات ان هذه الكلف تاخذ شكل حرف (U) للمدن التي يتراوح سكانها بين ١٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠ نسمة (١٠) .

ان المنافع تزداد بزيادة حجم المدينة ، ضمن احجام معينة ، بسبب اقتصاديات الحجم الخارجية ، وان كل مشروع جديد يدخل في المدينة يساهم في اقتصاديات الحجم ويجعل من المدينة مكانا افضل لكل المشاريع ألأخرى لأزدياد حرية ألأختيار بين الباعة والمشترين وتوفر معلومات عن السوق بشكل اكبر ، وعند مشروع معين يصل حجم المدينة الى مرحلة ألأستقرار ولا يقبل مشاريع اخرى ، وهنا تبدأ اللأقتصاديات بالظهور وتتمثل بالتلوث ، وألأزدحام ،....، وعليه ترتفع الكلف الحدية بشكل سريع الى ان تصبح اكبر من المنافع الحدية فيصبح المكان غير مرغوب فيه كموقع للمشاريع الجديدة .
هذه الحالة وضحها الكاتب **R . J . Johnston** جامعة شيفيلد في كتابه " النظام الحضري ألأمريكي " في الشكل ألأفتراضي الذي يبين العلاقة بين حجم المدينة والكلف والفوائد النقدية ، أذ اوضح ستة حجوم للمدن وكما يأتي (١١) :

١- اقل حجم قابل للنمو ، وهو ذلك الحجم الذي الذي يتجاوز معدل الكلف معدل فوائد في الحجم الادنى منه .
٢- الحجم الاقل كلفة ، الذي يكون فيه معدل الكلف اقل ما يمكن .
٣ - الحجم الاكثر فائدة ، الذي تكون فيه الفجوة بين معدل الكلف ومعدل المنافع اوسع ما يمكن .
٤ - الحجم الاكثر انتاجية ، الذي تكون فيه المنافع الحدية اكبرما يمكن .
٥- الحجم الذي يواجه فيه النمو الاحباط الذاتي ، اذ تتجاوز فيه الكلف الحدية المنافع الحدية .
٦- اكبرحجم قابل للنمو ، اذ تتجاوز فيه معدل الكلف معدل الفوائد ، وعليه فان اي نمو اضافي ستكون له مضار مطلقة على الجميع .

شكل رقم (2)

رسوم افتراضية توضح العلاقة بين حجم المدينة والكلف والمنافع النقدية

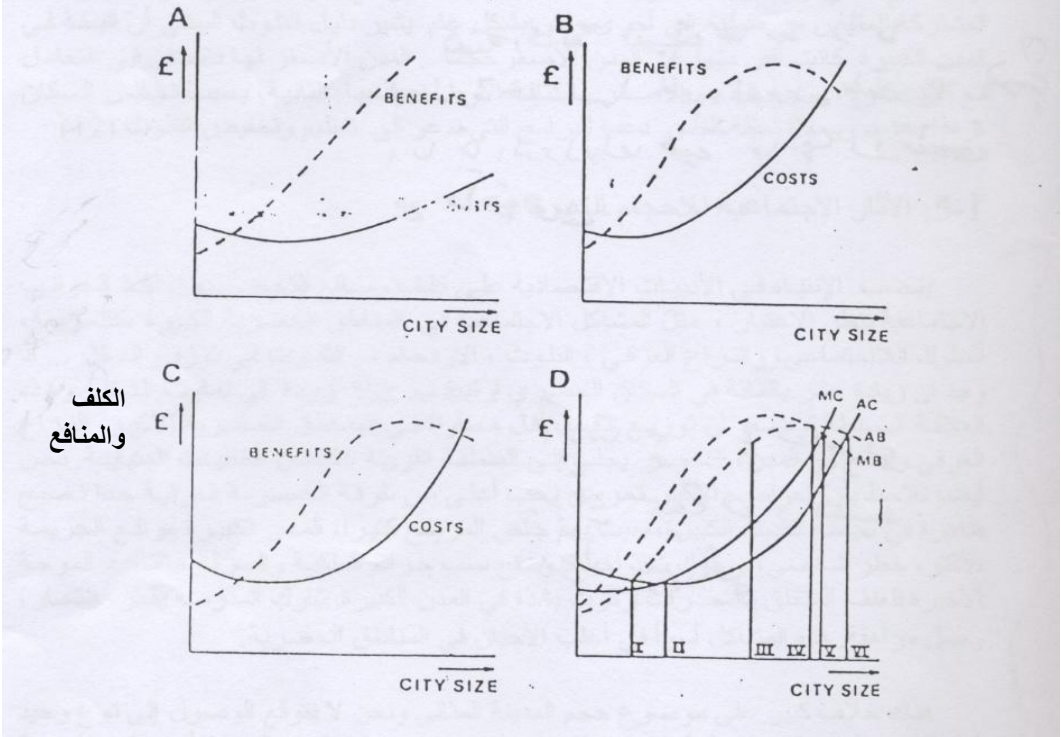

١-٤: الكلف البيئية لتجمّعات الاحجام الكبيرة:

يعد النمو المستمرّ للسكان ، في أغلب الأحيان ، ذا اثر سيئ على البيئة اذ يزيد من مشاكلها نتيجة للتلوث الناتج من حجم الأنشطة التي يمارسها الافراد والشركات في المدينة . وحتى في المناطق ذات الكثافة الريفية المنخفضة،فان هناك بعض عمليات التعدين والتصنيع يمكن أن تؤدّي إلى مشاكل بيئية جدّية. بينما نمو السكان وإندماج الأرض إلى أقسام إدارية أو وحدات سياسية أخرى يمكن أن يسهّل أحيانا السيطرة على التلوث، ولكن بشكل عام ، يتطلّب [illegible] عادة تشخص لصيانة الماء النظيف والإزالة الآمنة للقمامة، نوعية الهواء.....الخ . ويشير دليل التلوث البيئي الى أنّ البيئة في المدن الكبيرة كانت أفقر منها في المدن الأصغر حجما . المدن الأصغر لها فائدتان في التعامل مع البيئة. أولا، بسبب الحجم الأصغر والكثافة الأوطأ نموذجيا. الثانية، بسبب تجانس السكان ،وهذا يساعد ويسهل تعبّئة الناس دعما للبرامج التي تدعو الى تنظيم وتخفيض التلوث.(١٢)

١-٥: الآثار الاجتماعية للأحجام الكبيرة :

ينصب الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية على كلف ومنافع التحضر دون اخذ الجوانب الاجتماعية بنظر الاعتبار ، وبخاصة في المناطق الحضرية الكبيرة ،كالجريمة، السلوك اللاإجتماعي، والنزاع العرقي ، التلوث ، الازدحام ، . التفاوت في توزيع الدخل ...الخ ، اذ وجد ان زيادة عشرة بالمائة في السكان الحضري مرتبط بزيادة في تفاوت الدخل تقدر ب 2 %. وهذه العلاقة البسيطة توضح تفاوت الدخل بشكل اكبر في المناطق الحضرية الكبيرة.

هناك خلاف كبير على موضوع حجم المدينة المثالي ونحن لا نتوقّع الوصول إلى نوع وحيد من المستوطنات الحضرية المثالية لكلّ الأشخاص. ففي إستطلاع جالوب الأخير،كان لمدينة نيويورك العدد الأكبر من الأصوات لحالتي أفضل مدينة وأسوأ مدينة في الأمريكيين ، اذ اشار المؤيدين إلى عدد فرص العمل، التسوّق، والنشاطات الثقافية، بينما ذكر رامّي نيويورك نفقة المعيشة العالية والجريمة والتلوث.....الخ. أي من هذه الحسنات والسيئات من المحتمل أن تستمرّ إلى القرن التالي وماهي التقنية التي تغيّر الفوائد النسبية للمدن الصغيرة.

إن اقتصاديات التكتّل عملت أيضا في قطاع الخدمات، اذ ان الإتصال وجها لوجه نتيجة القرب الطبيعي والمكاني ادى الى تقليل الكلف والإنتشار السريع للأفكار. إنّ النموذج الأصلي لمثل هذا التجمّع الكثيف جدا من الخدمات المالية كان في منطقة وول ستريت مانهاتن السفلى.(١٣)

هناك أكثر من رأي في الحجم الافضل للمدينة ، فالاقتصاديون اليابانيون يرون ان المراكز الحضرية الكبيرة هي اكثر انتاجية من المراكز الحضرية الصغيرة طالما كان

معدل ألأنتاجية اعلى في المركز الكبيرة منه في المركز الصغيرة ، ولا يوجد سبب يدعو الى ألأعتقاد بأن ألأنتاجية الحدية في المركز الكبيرة هي اقل منها في المراكز الصغيرة .

في حين يرى الاقتصاديون الامريكان ومنهم جونسن ان المكان الحضري الاكبر يمتلك منافع اكثر لوجود اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية بشكل اكبر الا ان الكلف تاخذ شكل حرف (U)، ولا تستمر علاقة الحجم بالكلف والمنافع علاقة طردية. واخيرا يتفق الاقتصاديون والاجتماعيون على وجود علاقة سلبية بين البيئة –بيئة المدينة والحجم وبخاصة مايتعلق بمشاكل التلوث ، الازدحام ، الجريمة ، ....الخ.

ثانيا"- <u>المدن متوسطة الحجم</u>:

ان السؤال المهم الذي يتبادر الى الذهن **هو** : ماهو الحجم الذي يكون فيه النمو ناجحا ؟ اشار تقرير روبنسن Robinson الى ان الحجم الحضري يجب ان يكون كبيرا للحد الذي يكفي لتوفير الخدمات الرئيسية ذات الكفاية من تعليم ، وخدمات طبية ، وبنوك ، وخدمات تسوق ... ، وفوق كل ذلك فان الحجم يجب ان يكون كبيرا بما فيه الكفاية ليوفر بنى تحتية ذات كفاية من الخدمات ليسمح بنمو الوفورات الخارجية للصناعات المحلية (١٤) . ان الشروط الضرورية لنمو الاكتفاء الذاتي تبدو مقنعة في المدن التي يتجاوز سكانها ٢٥٠٠٠٠ نسمة هذا ما اشار له بيري Brian Berry ١٩٦٧ ، اما تومسن Wilbur Thompson ١٩٦٥ فيرى ان الحجم الحضري عندما يصل الى ٢٥٠٠٠ نسمة تظهر فيه الخصائص الهيكلية مثل التنوع الصناعي ، السلطة السياسية ، الاستثمارات الضخمة ، السوق المحلي الكبير .. ، مع استمرار النمو الصناعي ، وان محددات او عتبات النمو Thresholds توجد في المدن التي يتراوح سكانها بين ١٥٠٠٠٠- ٢٠٠٠٠٠ نسمة (١٥) . ان البيانات الاسترالية تشير الى ان منافع المدينة ذات الـ ٥٠٠٠٠٠ نسمة موجودة في المدينة ذات الـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، وعلى اساس ذلك وجد ان العديد من المشاريع يمكن ان تعظم منافعها في مراكز سكانية بين ٢٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠ نسمة ، ومن خلال فحص الاختلافات الهيكلية في مدن دول امريكا ، وكندا ، واستراليا وبمختلف الاحجام ، استنتج Colin Clark ١٩٤٥ ان المدينة التي سكانها بحدود ٢٠٠٠٠٠ نسمة توفر عمليا جميع الخدمات المهمة .

لقد كانت خلاصة هذه الدراسات ان المدن الصغيرة نادرا ما تصلح كمراكز نمو ، اما المدن متوسطة الحجم فغالبا ما تتوفر فيها الشروط الضرورية ، اذ ان هناك من الشواهد ما يدفع للاعتقاد بان النمو الذاتي من السهولة تحقيقه في المدن ذات الـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة فاكثر ، اكثر منها في المدن الصغيرة ، وان تفضيل هذه المدن (متوسطة الحجم) يقوم على اساس ان هذه الحجوم تمتلك اغلب الاقتصاديات او الوفورات الخارجية التي توجد في المدن الكبرى ، في الوقت الذي لا توجد في هذه المدن (متوسطة الحجم) ما تسمى باللااقتصاديات الخارجية بدرجة مهمة (١٦) . وهنا يمكن استخدام النظرية الاقتصادية لـ Alonso (١٧) في حجم المدينة ، اذ عد المدينة كوحدة انتاج واوضح منحنيات الكلف والانتاج كما مبين في الشكل (٣) من خلال افتراض ان معدل الانتاجية يزداد بشكل خطي مع الحجم الحضري .

استنتج الونسو ان الحجم الاقل كلفة في النقطة Pa هو غير ذي معنى ، واشار الى ان السؤال الاكثر اهمية هو الاختلاف بين الامثلية من وجهة نظر كل السكان في (Pc)

والساكنين او المشاريع الموقعة في المدينة Pb ، وان الاختلاف بالطبع ، يظهر من التنوع او الاختلاف بين الكلف والمنافع الخاصة والاجتماعية ، واشار الى ثلاثة ابعاد لسياسة التخطيط الحضري والاقليمي (١٨) :

١- كيف يمكن تحفيز النمو في المدن التي تقع ما قبل النقطة (Pd) ضمن الشكل اعلاه من اجل ايصالها الى الحجم الذي يؤهلها ان تنمو ذاتيا ، و هذه هي مشكلة المدن الريفية Agropolitan .

٢- كيف يمكن السيطرة على النمو في المدن الكبرى التي تقع بعد النقطة (Pd) في الشكل اعلاه ، اي كيف يمكن ادارة مشكلة النقص في الكفاية الحضرية و هذا ما يطلق عليه بمشكلة الاقاليم المركزية (المناطق المترولينية) في الاقطار المتقدمة ، و مشكلة المدن المهيمنة في الاقطار الاقل تطورا .

٣- كيف يمكن برمجة عملية التنمية للمدن متوسطة الحجم لمنع او تحديد النمو في المدن المهيمنة ، وهذه هي مشكلة قطب النمو .

ان منحنى الكفاية ياخذ الشكل المعاكس للحرف (U) ، وان اقتصاديات التكتل لن تحدث في المدن الصغيرة ، ولو نظرنا الى الجزء الاخير من الشكل اعلاه والمتعلق بالكفاية ، نرى ان المدينة (A) هي المدينة المهيمنة ، وهي اكبر من الحجم الامثل الذي يقع في (pb) من وجهة نظر المشاريع ، وان قطب النمو يمكن ان يكون في مكان مثل (A*) ، اما المدن (B) ، و (C , B) معا فيمكن دعمهما من خلال سياسة الحكومة لتتوسع وتصل الى الحجم (A*) الذي يكون مستوى الكفاية فيه منافسا له في المدن المهيمنة (١٩) .

وفي اطار فحص مدى امتصاص القوى العاملة في مراكز النمو فان استخدام منحنيات الكفاية الحضرية من خلال القطاعات Sectors يعد الاكثر فائدة .

وللتبسيط نفترض ان هناك قطاعين ، قطاع للتصنيع (الذي يتضمن قوة العمل الماهرة) وقطاع للخدمات او القطاع الثالث . ان الكفاية الحضرية القطاعية تظهر كما في الشكل (٤) ، اذ ان قطاع التصنيع يتخذ شكلا معاكسا للحرف (U) ، وان قطاع الخدمات يبدأ من نقطة الصفر للدلالة على الارتباط المباشر مع حجم السكان ، وكلما زاد حجم السكان كان قطاع الخدمات اكثر كفاية ، فضلا عن ذلك فان المنحنيات يكمل كلاهما الاخر(تكامل القطاعين الاساسي وغير الاساسي) .

ان المدن التي تقع في المدى (q - b) هي بالضرورة اماكن مركزية على الرغم من ان اكبر واحدة في هذا الصنف ربما تمتلك بعض الخصائص التصنيعية ، اما المدن التي تقع في المدى (b-c) فهي مدن صناعية توجد فيها امكانات مراكز النمو مع وجود قطاع ثالث (خدمات) بدرجة مهمة ، اما الجزء الاخير من المدن فيكون فيه التصنيع متناقص ويكون القطاع الثالث اكثر تطورا (٢٠) .

شكل رقم (٣)

رسوم افتراضية توضح العلاقة بين حجم المدينة والكلف والمنافع

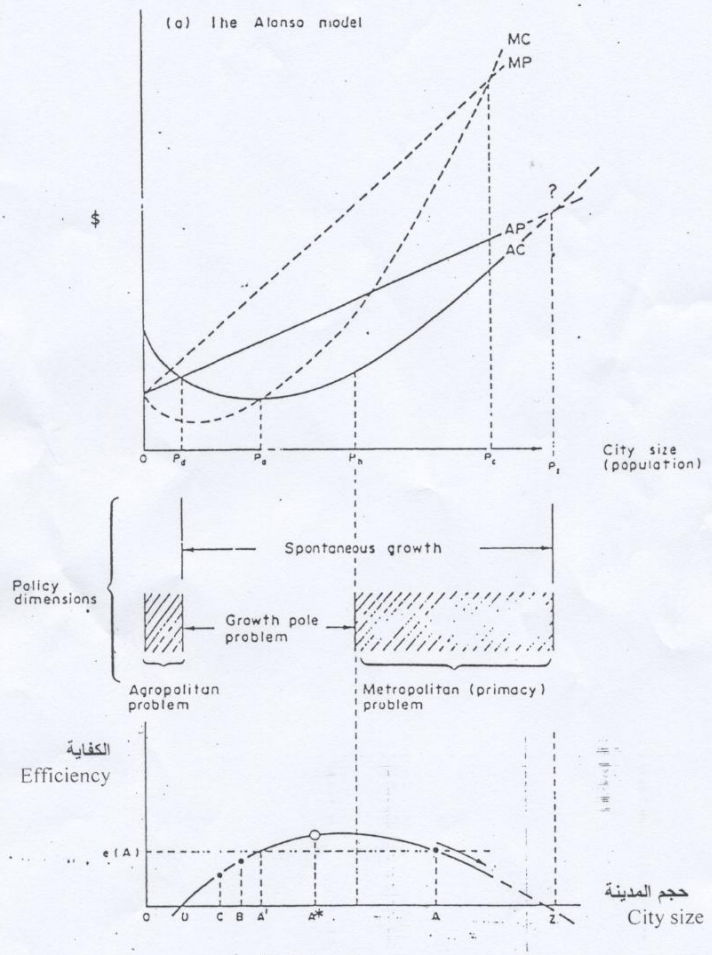

اقتصاديات الحجم الحضري والكفاية المقارنة

SOURCE: LO, FU-chen And Kamal Salih, Growth Pole Strategy and Regional Development Policy, Pergamon Press,U.K,1978,P.262.

شكل (٤)

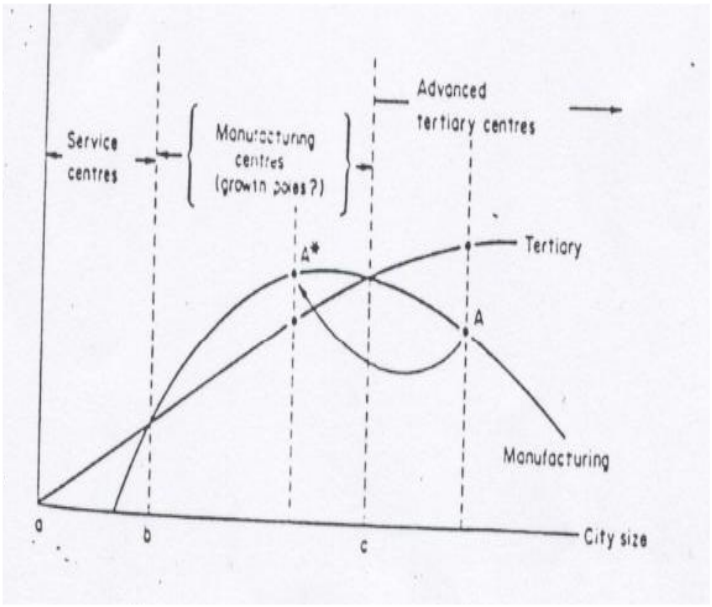

منحنيات الكفاية

Source :Fu-chen and kamal salih ,op.cit , p.264

نخلص مما تقدم الى ان المدن متوسطة الحجم تتوفر فيها الخدمات الرئيسية من تعليم ، وخدمات طبية ، وبنوك ، وخدمات تسوق ... ، وفوق كل ذلك تتوفر فيها بنى تحتية ذات كفاية من الخدمات لتسمح بنمو الوفورات الخارجية للصناعات المحلية ، وهذا مايجعلها اكثر ملائمة من المدن الكبيرة بسبب تجاوزها للمشاكل الاجتماعية وتلبيتها للمتطلبات الاقتصادية.

ثالثا": المدن صغيرة الحجم :

هناك خلاف كبير على موضوع حجم المدينة المثالي ونحن لا نتوقّع الوصول إلى نوع وحيد من المستوطنات الحضرية المثالية لكلّ الأشخاص. في إستطلاع جالوب الأخير،كان لمدينة نيويورك العدد الأكبر من الأصوات لكلتا أفضل مدينة وأسوأ مدينة في الأمريكيين ، اذ اشار المؤيدين إلى عدد فرص العمل، التسوّق، والنشاطات الثقافية، بينما ذكر رافضّي نيويورك نفقة المعيشة العالية والجريمة والتلوث.....الخ. أي من هذه الحسنات والسيئات من المحتمل أن تستمرّ إلى القرن التالي وماهي التقنية التي تغيّر الفوائد النسبية للمدن الصغيرة.

ان التقدم التقني الحاصل في القرن العشرين كان له الاثر المهم على إقتصاديات التكتّل، اذ قلل كثير من اهمية هذا التكتل نتيجة للتحسن الحاصل في الطرق والتغييرمن سكة الحديد نحو الشاحنة ، ومؤخرا التطور في الإتصالات والسرعة العالية التي وصلت اليها ، وبخاصة الاتصالات الإلكترونية،كل ذلك اسهم في الترويج للحركة إلى الأماكن ذات الكثافة الأوطأ حتى، بضمن ذلك المناطق الحضرية الأصغر والجاليات الريفية. ان وجود منظمة بعيدة من عاصمة رئيسية يمكن أن تؤمن فورا اتصالاتها من خلال خطوط الهواتف إلى الأسواق المالية والمصادر الأخرى من الأخبار والمعلومات، كما يمكن أن تسلّم تلك المعلومات بسرعة وإلكترونيا. لهذا السبب لاحظنا العديد من ما يسمّى بالمكاتب الخلفية للمؤسسات المالية الرئيسية تنتقل من المناطق الحضرية ذات الإيجارات العالية إلى ضواحي المدن.

بالأضافة إلى انخفاض اهمية إقتصاديات التكتّل، فان زيادة نفقات الإنتاج، كلف الإزدحام، التلوث ، ربما كلفة الإزدحام الأكثر وضوحا. في الحقيقة، وتشير إحصاءات السكان الأمريكية الى أنّ العمّال في المناطق الحضرية الأكبر يقضون وقت أطول منه في المناطق الحضرية الأصغر للصول إلى مناطق العمل.

هناك دراسة قام بها فيرنون هيندرسن اثر حجم المدينة والترابطات الامامية والخلفية في الصناعة ، اذ وجد ان اثر الترابطات اكبر من اثر حجم المدينة وكانت الدراسة معتمدة على بيانات صناعية من الولايات المتّحدة والبرازيل ووجد ان معدل الانتاج ارتفع مع زيادة حجم السكان ثم هبط بعد ذلك ، وهذا يوضح تراجع اهمية الحجم الكبير للمدينة قياسا باهمية تقارب الانشطة ذات العلاقة (الترابطات الامامية والخلفية) .(٢١)

٣-١: نتائج قلة سكان المدن :

في الماضي، كانت قلة السكان في المدن والمناطق الحضرية ، في أغلب الأحيان، ذات نتائج سلبية. اذ ان هناك مجموعة كبيرة من المشاكل إرتبطت بما يسمى بالهبوط الحضري مثل البطالة المتزايدة فضلا عن عدم كفاية الخدمات المقدمة ،مثل خدمات الإسكان، والصحة والبيئة والتعليم والفنون والإستجمام.....، الا ان التطور الحاصل في الوقت الحاضر قلل كثير من هذه السلبيات وعزز من ايجابيات المناطق الصغيرة وبخاصة في الجوانب الاجتماعية .

ان الإنكماش الحضري يؤدّي إلى نتائج سلبية بسبب حقيقتين ترتبطان بمثل هذا الإنحطاط عادة. أولا، مواجهة المدن الهابطة لخسارة بسبب معدّلات البطالة العالية عادة ونسبيا. والثانية، خسارة المدينة لأولئك الذين يتوجّهون إلى الفرص الأفضل في مكان آخر وفي أغلب الأحيان العمال الاصغر سنّا والاقل مهارة . وعموما فان هذه المدن تتصف

بسكان متوسط أو واطئ تعليم، مما يعني نسبة أوطأ من العمال المهرة، ومعدل دخل فردي واطئ . هذا يجعل الأمر أكثر صعوبة على المدينة للتنافس للوظائف الجديدة أو لإيجاد عائدات الضريبة لدفع ثمن الخدمات للسكان الذي تزداد حاجاته بشكل مستمر .ان سبب المشكلة ليس هبوط السكان بحدّ ذاته،و لكن خسارة الوظائف وهجرة الأشخاص الماهرين المتعلّمين.

هناك فوائد كبيرة للمقياس الأصغر ومستوطنات الكثافة الأوطأ ، والاعتقاد السائد أنّ التوجه نحو المدن الصغيرة سيستمرّ في المستقبل بسبب الكلف الأوطأ في هذه المناطق وتفضيلات الكثافة المنخفضة للمعيشة في مناطق الكثافة الأوطأ.اذ ان الكثافة الواطئة للسكان تساعد على تخفيف الإزدحام، تلوث هواء ، ومشاكل أخرى في المدن الكبيرة. على أية حال، فان المجتمع يجب أن يضم المدن المهيئة لجذب كلّ أصناف الناس ، كذلك فان الفرص المعروضة في مناطق المقياس الأصغر متوفرة على حد سواء لجميع أعضاء المجتمع ، وحينئذ لا تكون هناك مدن طاردة او جاذبة بشكل كبيروغير طبيعي (٢٢).

مما تقدم نخلص الى ان التقدم التقني الحاصل قلل كثيرا من اهمية الحجوم الكبيرة للمدن للتحسن في طرق المواصلات والإتصالات والسرعة العالية التي وصلت اليها ، وبخاصة الاتصالات الإلكترونية،كل ذلك اسهم في الترويّج للحركة إلى الأماكن ذات الكثافة الأوطأ ،بالأضافة إلى انخفاض نفقات الإنتاج، كلف الإزدحام.، التلوث كل ذلك جعل من مستوطنات الكثافة الأوطأ ذات فوائد كبيرة . نعتقد بأنّ التوجه نحو المدن الصغيرة سيستمرّ في المستقبل بسبب الكلف الأوطأ في هذه المناطق وتفضيلات الكثافة المنخفضة للمعيشة.اذ ان الكثافة الواطئة للسكان تساعد على تخفيف الإزدحام، تلوث هواء ، ومشاكل أخرى في المدن الكبيرة.يبقى ان نشير الى ان المدن الصغيرة التي يتم الاتجاه اليها تلك الموجودة في الدول المتقدمة لما يتوفر فيها من خدمات وبنى تحتية وليس نظيرتها الموجودة في الدول النامية .

رابعا: احجام المدن في العراق :

ان نظرة سريعة الى احجام مدن العراق المتمثلة بسكان المراكز الحضرية يعطي صورة واضحة عن واقع الحال فيه والذي يشير الى وجود عدد كبير من المدن الصغيرة ، مع وجود عدد محدود من المدن المتوسطة والكبيرة ، وهذا له اثاره السلبية على الجوانب ألأقتصادية وألأجتماعية والستراتيجية ، أذ ان اعداد المدن التي يقل سكانها عن (١٥٠٠٠) نسمة تمثل نسبة ٦٤% من مدن العراق لسنة١٩٨٧ ، يسكنها ٨% تقريبا من سكان الحضر ، ونسبة ٨ ،٥٢ % من مجموع المدن لسنة ١٩٩٧ ، ، يسكنها ٩ ، ٤% من سكان الحضر . اي ان النسبة الغالبة من مدن العراق تقع تحت حجم ١٥٠٠٠ نسمة ، وهي حجوم صغيرة وقسم منها صغير جدا ، وبخاصة المدن التي يتراوح سكانها بين ١٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة . اما المدن التي تتراوح حجومها بين ٥٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠ نسمة فتشكل نسبة ٤% من مدن العراق لسنة ١٩٨٧ وتشكل نسبة ٣ ، ٨% مجموع المدن لسنة ١٩٩٧ في حين تشكل نسبة المدن التي يسكنها اكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة نسبة ١١% لسنة١٩٨٧ ونسبة ٥ ، ١٢% من مجموع المدن لسنة ١٩٩٧ انظر الجدوال ١، ٢ .

جدول رقم (١)
احجام واعداد مدن العراق لسنة ١٩٨٧

ت	فئة السكان	عدد المدن	نسبة المدن	عدد السكان	نسبة السكان
١	اقل من ١٠٠٠	٢٤	%٩	٥٨٧٠	%٠,٠٥
٢	٢٠٠٠-١٠٠١	١٣	%٥	١٦٢٧٥	%٠,١٤
٣	٣٠٠٠-٢٠٠١	٢٠	%٧	٥١٨٠٩	% ٠,٤٥
٤	٤٠٠٠-٣٠٠١	١٢	%٤	٤١٩٤٣	%٠,٣٦
٥	٥٠٠٠-٤٠٠١	٢٢	%٨	١٠١٢٥١	%٠,٨٨
٦	١٠٠٠٠-٥٠٠١	٥٨	%٢٢	٤٢٢٥٤٢	%٣,٧
٧	١٥٠٠٠-١٠٠٠١	٢٣	%٩	٢٩٧٨٩٨	% ٢,٦
٨	٢٠٠٠٠-١٥٠٠١	١٧	%٦	٢٨٧٤٠١	%٢,٥
٩	٢٥٠٠٠-٢٠٠٠١	١٢	%٤	٢٧٥٦٨٠	%٢,٤
١٠	٥٠٠٠٠ - ٢٥٠٠١	٢٨	%١٠	٩٥٧٤٣٥	% ٨,٤
١١	١٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠١	١٠	%٤	٦٥٠١٤٦	%٥,٧
١٢	١٠٠٠٠١ فاكثر	٢٩	% ١١	٨٣٣٦٥٣٨	% ٧٢,٨
	مجـ	٢٦٨	% ١٠٠	١١٤٤٤٧١٥	% ١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التعداد العام للسكان للسكان لسنة ١٩٨٧ .(الجدول من عمل الباحث)

جدول (٢)

احجام واعداد المدن في العراق لسنة ١٩٩٧ *

ت	فئة السكان	عدد المدن	نسبة المدن	عدد السكان	نسبة السكان من نسبة الحضر
١	اقل من ١٠٠٠	١١	% ٥,١	٢٩٥٧	%٠,٠١٩
٢	٢٠٠٠-١٠٠١	١٢	%٥,٦	١٥٦٢٤	%٠,١٠
٣	٣٠٠٠-٢٠٠١	٥	%٢,٣	١١٤٢١	%٠,٠٧٦
٤	٤٠٠٠-٣٠٠١	٧	%٣,٢	٢٤٣٣٢	%٠,١٦
٥	٥٠٠٠-٤٠٠١	٩	%٤,٢	٤٠٩٥٣	%٠,٢٧
٦	١٠٠٠٠-٥٠٠١	٤٦	%٢١,٣	٣٤٧٢٨٢	%٢,٣
٧	١٥٠٠٠-١٠٠٠١	٢٤	%١١,١	٢٩٦٠٤٧	%٢
٨	٢٠٠٠٠-١٥٠٠١	١٣	%٦	٢١٩٥٠١	%١,٤
٩	٢٥٠٠٠-٢٠٠٠١	١٣	%٦	٢٨١٦٣٨	%١,٩
١٠	٥٠٠٠٠-٢٥٠٠١	٣١	%١٤,٤	١١١٦٥٦٤	%٧,٤
١١	١٠٠٠٠٠-٥٠٠٠١	١٨	%٨,٣	١٢٤٤١٢٥	%٨,٣
١٢	١٠٠٠٠٠فاكثر	٢٧	%١٢,٥	٩٤٩٦٣٩٠	%٦٣,٣
	مج	٢١٦	%١٠٠	١٣٠٩٦٨٣٤	%٨٧,٢

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء السكاني نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ .

- يمثل الجدول اعلاه احجام واعداد مدن العراق لسنة ١٩٩٧ باستثناء مدن الحكم الذاتي لعدم ظهورها في نتائج التعداد العام .

وعلى الرغم من التطور النسبي المتمثل في انخفاض اعداد المدن الصغيرة في العراق ، لازال هناك ذيل طويل نسبيا من هذه المدن ، اذ ان نسبة حجوم المدن التي يقل سكانها عن ١٥٠٠٠ نسمة لازالت تشكل نسبة ٦٤% من مجموع المدن لسنة ١٩٨٧ ، و نسبة ٥٢،٨% من مجموع مدن العراق لسنة ١٩٩٧ .

يتضح مما تقدم وجود تركز حضري في مدينة بغداد (هيمنة حضرية) ، وهذا يعني وجود اختلال في الهيكل المكاني لتوزيع السكان والاستثمارات .

وبهدف الكشف عن طبيعة التدرج الهرمي في العراق سيتم تطبيق قاعدة زيف - المرتبة - الحجم ، لمعرفة مدى الانحراف الموجود في مدن العراق عن هذه القاعدة التي تمثل حالة الامثلية في التدرج الهرمي .اذ يعد التدرج الهرمي احد وسائل التخطيط الاقليمي ، فضلا عن كونه طريقة ذات كفاية اقتصادية اذ يتجنب الازدواجية والهدر في الوقت ، فضلا عن كونه طريقة ذات كفاية نسبيا في تخصيص وادارة الموارد ضمن القطر ككل .

يتضح من تطبيق هذه القاعدة ان المدينةالتي تلي مدينة بغداد ،(المدينة الاكبر في القطر) في التسلسل تشكل نسبة ١٧,٣% لسنة ١٩٨٧، ونسبة ١٩,٣% لسنة ١٩٩٧ ، في حين ان النسبة الافتراضية ، وفق قاعدة زيف ، هي ٥٠ % للمدينة الثانية ، وهذا يشير الى ابتعاد مدن العراق عن خطة القاعدة كثيرا فلا ينطبق عليها ، اي لايوجد تدرج هرمي في القطر : انظر الجداول ٣، ٤ .

جدول رقم (٣)تطبيق قاعدة زيف على مدن العراق لسنة ١٩٨٧

المدينة	عدد السكان	عدد السكان حسب قاعدة زيف	النسبة الحقيقية	النسبة الافتراضية
بغداد	٣٨٤١٢٦٨	-	-	-
الموصل	٦٦٤٢٢١	١٩٢٠٦٣٤	١٧,٣	٥٠
اربيل	٤٤٥٩٣٧	١٢٦٧٦١٨	١١,٦	٣٣
كركوك	٣٩٩١٨٩	٩٦٠٣١٧	١٠,٤	٢٥
البصرة	٣٦٢١٤٣	٧٦٨٢٥٣	٩,٤	٢٠
سليمانية	٣٦٤٠٩٦	٦٣٧٦٥٠	٩,٤	١٦,٦
نجف	٣٠٤٨٣٢	٥٤٥٤٦٠	٩,٤	١٦,٦
كربلاء	٢٨٢٨٧٥	٤٨٠١٥٨	٧,٩	١٤,٢
الحلة	٢١٧٩٠٢	٤٢٦٣٨٠	٥,٦	١١,١
الناصرية	٢١٣٨٤٩	٣٨٤١٢٦	٥,٥	١٠
العمارة	١٩٥٠١٤	٣٤٥٧١٤	٥	٩
القادسية	١٨٥٠٠٩	٣١٨٨٢٥	٤,٨	٨,٣
الكوت	١٥٤٣٦٦	٢٩٥٧٧٧	٤	٧,٧
بعقوبة	١٤٥٤٠٨	٢٧٢٧٣٠	٣,٧	٧,١
الرمادي	١٢٤٣٣١	٢٥٣٥٢٣	٣,٢	٦,٦
دهوك	١١٤٣٢٢	٢٣٨١٥٨	٣	٦,٢
الفلوجة	١٠٩٧٣٣	٢٢٦٦٣٤	٢,٨	٥,٩
الزبير	١٠٩٧٦٧	٢١١٢٦٩	٢,٨	٥,٥
المثنى	١٠٢٢٧٥	٢٠٠٧٤٥	٢,٦	٥,٢
الكوفة	٧٧٢٧٩	١٩٢٠٦٣	٢	٥
الشطرة	٦٧٨٣٧	١٨٤٣٨٠	١,٧	٤,٨

جدول رقم (٤)

تطبيق قاعدة زيف على مدن العراق لسنة ١٩٩٧

المدينة	عدد السكان	عدد السكان حسب قاعدة زيف	النسبة الحقيقية	النسبة الافتراضية حسب قاعدة زيف
بغداد	٤٨٣٢٤٧٧	-	-	-
الموصل	٩٣٦٧٠٧	٢٤١٦٢٣٨	%١٩,٣	%٥٠
البصرة	٦٥٨٩٤١	١٦١٠٨٢٥	%١٣,٦	%٣٣
كركوك	٤٦٩٦٥١	١٢٠٨١١٩	%٩,٧	%٢٥
النجف	٤١٥٢٣٨	٩٦٦٤٩٥	%٨,٦	%٢٠
كربلاء	٣٢٣٨٩٧	٨٠٥٤١٢	%٦,٧	%١٦,٦
الناصرية	٣٠٧٩١٢	٦٩٠٣٥٣	%٦,٣	%١٤,٢
العمارة	٢٧٨٣٨٢	٦٠٤٠٥٩	%٥,٧	١٢,٥
الحلة	٢٥٨٥٦٨	٥٣٦٩٤١	%٥,٣	١١,١
الديوانية	٢٥٧٥٦١	٤٨٣٢٤٧	%٥,٣	١٠
الكوت	٢٠٠١٠٩	٤٣٩٣١٦	%٤,١	٩
بعقوبة	١٧٤٣٥٩	٤٠٢٧٠٦	%٣,٦	٨,٣
الرمادي	١٦٣٢٠٦	٣٧١٧٢٩	%٣,٣	٧,٧
الفلوجة	١٥٣٨٢٢	٣٤٥١٧٦	%٣,١	٧,١
الزبير	١٣٩٥٧٣	٣٢٢١٦٥	%٢,٨	٦,٦
السماوة	١٢٤٠٦٩	٣٠٢٠٢٩	%٢,٥	٦,٢

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ . (الجدول من عمل الباحث)

يتعزز من خلال العرض السابق للتركز الحضري والتدرج الهرمي الاستنتاج الخاص بالنظام الحضري في العراق والذي مفاده وجود الهيمنة الحضرية مع عدم وجود تدرج هرمي ، وان الصفة الغالبة على مدنه هي الاحجام الصغيرة التي لايمكن ان توفر البيئة الصالحة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي ، على الرغم من التطور النسبي لهذه المدن وزيارة اعداد المدن التي يتجاوز سكانها ١٠٠٠٠٠ نسمة .

وهذا على النقيض من حاجة البيئة الاقتصادية التي تتطلب وجود مدن بحجوم كبيرة في النظام الحضري يمكن ان يوفر البيئة الاقتصادية الجيدة للاستثمار ذي الكفاية ، ويعزز من عملية التنمية ، الا ان وجود مثل هذه الحجوم باعداد قليلة ، برغم تاثيرها الايجابي ، ستكون ذات تاثير محدود ، ولذلك فان النظام الذي يمتلك اعدادا كثيرة من المدن كبيرة الحجم ، موزعة على مستوى القطر ككل ، سيعزز من عملية التنمية بشكل اكبر ، ويساعد على ايجاد تنمية مكانية متوازنة ونمط مكاني متدرج هرميا .

خامسا": الاستنتاجات والتوصيات :

٥-١ الاستنتاجات :

من خلال ماتقدم نستنتج الاتي :
١- تعد المدن الوعاء الذي يحوي الاقتصاد الوطني ككل ، وان وجود حجوم كبيرة للمدن يمكن ان يوفر البيئة الاقتصادية الجيدة للاستثمار الكفوء ويعزز من عملية التنمية ٠لكن وجود مدن متوسطة الحجم هو الافضل .
٢-تلعب المدن الكبيرة دورا فاعلا في عملية التنمية .
٣- تعد المدن متوسطة الحجم هي الافضل في الدول النامية ، وهي مرشحة لتلعب الدور التنموي الاهم بسبب الاختلال الهيكلي الموجود في دول العالم الثالث والمتمثل بوجود مدينة مهيمنة وعدد كبير من المدن الصغيرة .
٤- تعاني المدن الصغيرة من مشاكل كثيرة ناجمة عن مايسمى بالمحدد السكاني فيها ، وقد خفت حدت هذه المشاكل بسبب التطورات الحاصلة في الخدمات والاتصالات بشكل عام .
٥- لازال الاختلاف قائما بين الاقتصاديين حول الحجم الافضل من الناحية الاقتصادية ، اذ يرى البعض ان الحجم الكبير هو الافضل مهما كانم كبيرا ، بينما يرى اخرون ان الكفاءة الاقتصادية تاخذ شكلا معاكسا للحرف (U) وعليه تنخفض الكفاية الاقتصادية عند حجم معين .
٦ – تعاني المدن الكبيرة من مشاكل اجتماعية كثيرة ، كالتلوث ، الازدحام ، الجريمة، ....الخ، تتناسب طرديا مع حجم المدينة .
٧- بدا النشاط الاقتصادي بالتوجه الى ضواحي المدن والمدن الصغيرة بسبب انخفاض التكاليف وتطور الخدمات ، وسيستمر هذا التوجه مستقبلا".
٨- ان مدن العراق وبحكم المرحله التنموية التي مر بها ، بسبب غياب السياسات الاقتصادية احيانا والسياسات المكانية احيانا اخرى ، تعاني من وجود هيمنة حضرية لمدينة بغداد مع وجود اعداد كبيرة من المدن الصغيرة.

٥- ٢ التوصيات :

١- ضرورة الاهتمام بالحجوم الاقتصادية للمدن واجراء المزيد من الدراسات التي تركز على الحجوم الكفوءة اقتصاديا٠
٢- وضع ستراتيحية للتحضر على المدى البعيد يفضل ان تكون ستراتيجية التركز المشتت التي تهدف الى تطوير عدد من المدن متوسطة الحجم المنتشرة على مستوى القطر ككل ٠
٣- وضع سياسة شاملة للتنمية الحضرية للوصول الى اهداف ستراتيجية التحضر مع وضع اولويات لتطوير مدن العراق حسب الامكانات المتاحة ٠
٤- ضرورة الاهتمام بالبنى التحتية للمدن المختارة ضمن السياسة الحضرية في المراحل الأولى لعملية التنمية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية كون هذه البنى على قدر كبير من الاهمية في تطوير المدن ٠

References

1-W.Alonso,The economics of urban size, Friedman and Alonso, regional policy readings in theory and applications ,MIT press ,U.S.A , 1975 , p . 434.

2- White, Optimal City Size and Population Density for the 21st Century, NPG forum serious , 1990, p. 2

3- Eli Bourukhov , Optimality in city Size and Systems of cities , A comment , urban studies , Volume 12 \ Number 3 October , 1975 pp - 325 - 328

4-D.F.Darwent, Growth Poles and Centers in regional planning , Friedman and Alonso , op. cit ,p 558

5-Alan Gilbert, Development planning and spatial structure , john Wiley and sons ,1976 , p, 188.

6-J.G.Williamson ,Regional Inequality and national development , Friedman and Alonso , pp 167-197.

7-W.Alonso,The economics of urban size, Friedman and Alonso, regional policy readings in theory and applications ,op. cit, p. 434.
8- L S . Bourne & J .w . Simmons ,Systems of Cities , p.449
9-Ibid ,pp. 450-452
10- W. Alonso ,The economics of urban size, Friedman and Alonso, regional policy readings in theory and applications ,op. cit, p. 435
11- J. Johnston , the American urban system , pp .322-325

12- Alden Speare , Jr. and Michael J. White, Optimal City Size and Population Density for the 21st Century, NPG forum serious , 1990, p. 4

13-Ibid . p.5
14- W. Alonso ,The economics of urban size, Friedman and Alonso, regional policy readings in theory and applications ,op. cit, p. 582
15-Ibid ,PP. 580-581
16-Ibid , p.582
17- Fu-chenlo and Kamal Salih ,Growth Pole Strategy and Regional Development policy , pergamon press , U.K , 1978, p. 261.
18- Ibid, p.261.
19- Ibid, p.262-263.
20-Ibid,PP.263-264

21-Alden Speare, Jr. and Michael J. White, Optimal City Size and Population Density for the 21st Century, NPG forum serious , 1990, p. 5

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.